هكذا صنع أحد الشراح فهو يؤيد ويعارض ويناقش كل رأى مظهراً رأيه الخاص ولم يقف الأمر بمناقشاته لمعاصريه فقط بل تعداه إلى السابقين كذلك.

شروط مايثنى من الأسماء :

لم يتعرض «ابن مالك» فى الألفية لهذه الشروط، وقد جمعها أحد الناظمين في البيتين التاليين:

شـــرطُ المثنَّى أنْ يكونَ مُعْرَبَا ومفـــــــرداً منكَّرا مَـــا رُكِّبَا
موافقاً فـــى اللفظِ والمعنَى لَهُ مُمـــاثِلٌ ، لـــم يُغْنِ عنه غيرُهُ

فهى ثمانية شروط :

١ – أن يكون معرباً : فالمبنيات لاتثنى، والكلمات (ذان – تان – اللذان – اللتان) صيغ موضوعة للمثنى، وليست مثناة عند البصريين.

٢ – أن يكون مفرداً : فالمثنى والجمع لا حاجة بهما إلى تثنية.

٣ – أن يكون نكرة : أما العلم، مثل (محمد) ومافيه «أل» مثل (الصديق) فقيل : إنهما ينكران أولاً، ثم يثنيان، ثم يعود لهما التعريف بعد التثنية – وهذا غريب.

٤ – أن يكون غير مركب : فالإسنادى والمزجى من المركبات لايثنيان على الأصح، بل يجاء معهما بكلمة (ذوا) أو (ذاتا) مقدمة عليهما للوصول إلى تثنيتهما. أما (المركب الإضافى فيثنى منه المضاف، نقول (ابنَا عمر) فى (ابن عمر).

٥ – أن يكون له موافق فى اللفظ : وهذا داخل فى تحديد المثنى، أما قولهم (أبوَان) للأب والأم فمن باب التغليب.

٦ – أن يكون له موافق في المعنى : وهذا أيضاً داخل فى تحديد المثنى، أما قول العرب (القلم أحد اللِّسَانَين) فهو من باب التغليب أيضاً.